

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

إدارة بمبدأ نصف لوح الشوكولا!

يبدي أن عصر الكلمة الفصل في المؤسسات قد اختفى وانقضى؛ وحل محله المواقف الرمادية ذات الجمل الجراحية! قديماً أوصى «ميكافيللي أميره بإدارة الناس بالمرونة والكياسة (وهذا ينسحب على إدارة المؤسسات - موضوعاً-))؛ ولكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال: أن تتخذ الإدارة قرارات مائعة زنتيقية! أنكر أننا نشأتنا وترعرعنا على سماع كلمة الأهل؛ (وبخاصة قطعة حلوى)؛ وهنا أسأرد حكاية - قرأتها- لعلها تحمل بعض العبر...

يقول صاحبنا إنه في طفولته؛ قد سمع تكررأ نواهي والوالدين بعدم قبول أي هدية من غريب؛ ولكن أحد كبار الجيران تقدم له «بلوح شوكولا»؛ وهذا يعادل عنده في تلك الحقبة من عمره: الدنيا وما فيها؛ فتردد بأخذه؛ وأخذ يشاور نفسه [أخذ- لا أخذ- أخذ- لا أطلق:] إلى أن توصل إلى حل بعقري بنظره: يرضي جشعه؛ ويخدر تواصي الأهل في ذات الوقت. اقترب من الجار؛ وأخذ لوح الشوكولا؛ قسمه إلى نصفين. أخذ نصفاً وأعاد النصف الثاني؛ يكون بذلك قد أسكت عشقه للشوكولا؛ ولم يخزق أوامر الأهل بشكل مطلق!

الآن: كم لدينا من مؤسسات ومدراء؛ يقومون بالفعل بنفسه؛ لدى اتخاذهم مواقف وأهية؛ وتبنيهم حلولا ضعيفة وركبكية؛ بغية الفزق فوق المشكلة بدل مواجهتها! أذكر ببداية حياتي بالتدريس في الجامعة؛ كنت أتشاجر مع زميل من أهل الاستحواذ على مادة ما كوني ضليعا فيها؛ وهو يصير على الاحتفاظ بها؛ فاحتكتنا لعميد الكلية الذي كان يشتهر بلطفه الفائت للحد: أسمعتته حتى.. فبدأ عليه الاقتناع؛ وقال لي «معك حق» وتلا زميلي حجته؛ فأنتصت له باهتمام؛ وقال أيضا «معك حق..» هنا أبيت تدمري قائلا «سبدي؛ نحن على طريق نقيض؛ فكيف يكون كلانا على حق؟».. ابتمس صاحبنا؛ وتركتنا لحلحل مشكلتنا بنفسنا!

يتم إختزال دور المدير المؤسسي بكلمتين «Decision Maker» أي متخذ القرار؛ وهذا يختصر الكثير من الكلام؛ فهو من يتحمل تبعات قراره - أمام الجهات الأعلى- أكانت إيجابية أم سلبية. وقد أطلق علم النفس الإداري على الشخصية الإدارية المترددة: لقب «الإدارة الوسواسية»! وقد يكون للتربيت باتخاذ القرار نتائج إيجابية؛ للتفكير والندراسة؛ ويعزز البهوض تأجيل اتخاذ القرار لقلّة خبرة المدير؛ ولكن لا ننسى أن هناك عنصراً فيصلاً في العمل؛ ألا وهو «الوقت» فلا يمكن تأجيل القرارات المهمة إلى ما لا نهاية!

سأل المفتش المدير - ضعيف الإدارة -: «ما عدد الموظفين الذين يعملون في الشركة؟» «أجاب - بأسى -: «حوالي نصفهم»... ليكم هذه الإدارة بالسباق نفسه؛ قال المدير الضعيف لرؤساء الأقسام - بعيد استشارته إياهم لاتخاذ قرار - حيث لم يصلوا بعد ثلاثة اجتماعات لأي نتيجة «سنستمر» في عقد هذه الاجتماعات اليومية المظولة؛ حتى نتكشف سبب ضعف الإنتاجية في مؤسستنا؟؟» نبقى نتحدث بتفاؤل أو تشاؤم حول الموضوع نفسه؛ مثل الذي يعتبر الكأس نصف مليء؛ والذي يعتبر الكأس نصف فارغ؛ ولكن مديرتنا يدير الوضع «الكأس مضمم لضغفي كمية العصير»! هنا أذكر مديراً متربداً كان يعشق عمل الفريق؛ وسئل بالسر عن سبب ذلك؛ أجاب بثقة «كي أضع اللامنة بحال الفريق على كاهل الفريق...»! أخذ يعرض توصية استبقيتها من أحد أهم كتب الإدارة؛ «الشخصية المترددة؛ لا تصلح للقيادة الإدارية»؛ نقطة... انتهى الكلام!

وجهات نظر متباينة حول تعديل قانون التأمين

تيناوي لـ«الوطن»: فوضى وفساد في قطاع التأمين ولم تجر نقاشات واسعة حول التعديل

عبد الهادي شباط



أشار قانون تنظيم سوق التأمين المتعلق بعمل اتحاد شركات التأمين رقم (٤٨) الذي صدر خلال الأيام الأخيرة وجهات نظر مختلفة، فهناك من اعتبره قيد نشاط الشركات الخاصة في قطاع التأمين وسيكون له الكثير من تداعيات على تطور هذا القطاع ونموه، وآخرون رأوا أنه سيسهم في تنظيم عمل قطاع التأمين. وللتنوع حول الموضوع انصلت «الوطن» بالخبير المالي وعضو مجلس الشب زهير تيناوي الذي أوضح بداية أن القانون من حيث الشكل والموضوع لم تكن فيه مخالفات دستورية لأن التعديل الذي تم هو إجرائي وينظم العلاقة بين شركات التأمين والاتحاد وهيئة الإشراف على التأمين التي يترأسها وزير المالية.

لكن تيناوي لم يخف أنه لم تجر نقاشات واسعة حول الموضوع لأنه ليس هناك مختصون في العمل التأميني واعتبر أن هناك فوضى وملاحظات تظهر من خلال تطبيقه. استغرق نشاط التأمين، حينها يمكن تعديل القانون بكل بساطة وهناك العديد من القوانين تم تعديلهما بعد أشهر وهذا متاح. وكان اشتمل القانون وفق النص الذي تم تعميمه على أنه يحدث اتحاد مهني لشركات التأمين وإعادة التأمين الخاضعة لأحكام هذا المرسوم التشريعي يتبع بالشخصية الاعتبارية، وتعد جميع شركات التأمين السورية حكماً أعضاء في هذا الاتحاد ويتولى الاتحاد إدارة مصالحه وأعضائه وتطبيق قواعد ممارسة المهنة وتمثيل شركات التأمين لدى أي جهة فيما يتعلق بأعمال التأمين، ويخضع أعضاء، ويكون أحد الأعضاء على الأقل مستأجراً للشركات الحكومية العاملة في القطاع، ويحق للشركة التي تستحوذ على أكثر من ٤٠٪ من المرسوم التشريعي، بما يتوافق مع طبيعة عمله ويحدد النظام الأساسي للاتحاد طبيعته ومهامه ومسؤولياته والأحكام والإجراءات الخاصة بجمعياته العمومية ومجلس إدارته وإدارة الاتحاد واللجان المخيطة منه من دون أن يكون له حق التصويت على القرارات وتلتزم شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة باقتراح مشروع النظام الأساسي الجديد للاتحاد وفق أحكام هذا المرسوم التشريعي، وعرضه على مجلس إدارة الهيئة خلال شهر واحد من تاريخ صدور هذا القانون، وفي حال عدم تقديم مشروع النظام الأساسي خلال تلك المهلة يتولى المجلس إصدار هذا النظام.

من بغداد... «صنع في سورية»

السواح لـ«الوطن»: المعرض نافذة مهمة للمنتجات السورية وخطوة لتوفير المنتجات السورية في الأسواق العراقية وغيرها

هنا غانم



أكد رئيس مجلس رجال الأعمال السوري-العراقي ومدير المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين والمستوردين العرب محمد السواح لـ«الوطن» أن افتتاح معرض «صنع في سورية» في بغداد يعتبر حدثاً مهماً ونافذة مهمة للمنتجات السورية التي أثبتت أنها ورغم جميع الظروف تستطيع الوصول للعالم وتثبت نفسها في الدول الأخرى رغم الحصار والعقوبات، مؤكداً أن الصناعي السوري لن يقبل الهزيمة ويثبت يوماً بعد يوم أنه يعود بالثقافة أقوى من ذي قبل، مؤكداً أن الصناعي السوري ما زال يثبت جدارته في كل المحافل والمعارض ولديه إصرار وعزيمة على إعطاء الأفضل بمختلف أنواع الصناعات، مشيراً إلى أن المنتجات السورية فرضت وجودها وتميزها على المستوى الإقليمي بشكل دائم رغم كل الظروف الصعبة.

رجال الأعمال العراقيين للتعريف بالمنتجات السورية ومن المؤكد أنه ستكون هناك عقود تصديرية مهمة لمنتجاتنا التي تمتاز بالجودة والمطلوبة في الأسواق العراقية وفق ما أكده التجار العراقيون، موضحاً أن إقامة هذا المعرض للبيع المباشر في بغداد مؤشر واضح إلى أن العلاقات التجارية والصناعية بين البلدين تنمو وتتصاعد لما فيه مصلحة البلدين.



وعن أهمية هذا المعرض أضاف: إنه يمثل نقلة نوعية في ترويج المنتج المحلي ضمن الأسواق العراقية التي تعد من أهم الأسواق للصناعات السورية، كما تسهم في التعريف بالمنتجات السورية وإيصالها للمستهلك العربي. وختم السواح بالقول: إن المعرض يعد خطوة مهمة ضمن خطوات عديدة يتم العمل عليها لتوفير المنتجات السورية في الأسواق العراقية وغيرها.

مدير في «التموين» لـ«الوطن»: إلزام الباعة بالسجل التجاري لن يفرض تسجيل عمالهم بـ«التأمينات» وهو تنظيم لأنشطة اقتصاد الظل فقط

جلنار العلي

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أسس إنذاراً لجميع الباعة بمختلف مسياتهم لاستخراج سجل تجاري من أمانات السجل التجاري في محافظاتهم حتى منتصف الشهر القادم، وذلك تنفيذاً للمرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١ (قانون حماية المستهلك) الذي نص على منع ممارسة بيع الجملة ونصف الجملة والمقرق لأي سلعة كانت من دون سجل تجاري حديث، لتصدر الوزارة توضحياً تالياً للتعميم أن هذا الأمر لن يؤدي إلى استبعاد هؤلاء الباعة من الدعم، لأن قرار رفع الدعم لن لديه سجل تجاري يشمل الدرجات الممتازة فقط وهي الدرجات الأولى والثانية والثالثة، أما الدرجة الرابعة وما دون فهي ضمن نطاق منظومة الدعم، وهذه الدرجة تنطبق على أصحاب المحال الصغيرة أو باعة المقرق ونصف الجملة.

تفسه فقط كصاحب محل وذلك تخفيفاً لمدير ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بين في تصريح لـ«الوطن» أن هذا التعميم يعد مساهمة في تنظيم أنشطة اقتصاد الظل المنتشرة حالياً، لافتاً إلى أن الدعم سيرفع بالطبع عن كبار تجار الجملة فور حصولهم على سجل تجاري لأن التجار سيكون من الدرجة الثانية أو الثالثة، وقد يكون درجة أولى في حال كانت المنشأة مطعماً للمأكولات الشعبية على سبيل المثال من دون أن يضطر لل شراء من السوق السوداء بأسعار مرتفعة، متوقفاً أن يكون هناك نوع من غش النظر عن صفار الباعة في القرى النائية، الذين يعتمدون على بيع كميات قليلة جداً من السلع والمواد، وكان يجب أن يتم اتخاذها قبل عشرات



خبير اقتصادي؛ خطوة إيجابية ستمكنهم من الاستفادة من الخدمات الحكومية

السنتين، وخاصة في ظل الاحتياج لها لضبط الأسعار أو تطبيق آلية الدفع الإلكتروني، لكن التأخير في هذا الملف يعود إلى المنظومة الفكرية لإدارة العامة المسؤولة عن هذا الجانب، مشيراً إلى وجود نقص إداري في ذلك. وشدد الخبير الاقتصادي على ضرورة وجود دراسة مستفيضة لتنفيذ هذا التعميم بشكل حقيقي للحصول على نتائج حقيقية، متوقفاً أن مجرد الحصول على سجل تجاري لن يؤدي إلى تنظيم قطاع اقتصاد الظل، لأن ذلك لا يغطي ومعطيات كثيرة، ومنها يأتي دور الوزارة بطاقتهم من خلال سياساتها وأهدافها التي سيتم العمل عليها لتنظيم اقتصاد الظل وخاصة أن لها دور التسجيل ذاته، ليكون السجل مساعداً لهم وليس ضدهم.